مجلة التربية للعلوم الانسانية

مجلة علمية فصلية محكّمة، تصدر عن كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة الموصل

الأزمة السورية2011-2013

سفيان حسن فتحي [1] فتحي عباس خلف [2]

جامعة الموصل / كلية التربية للعلوم الانسانية / قسم التاريخ / الموصل – العراق [1، 2]

معلومات الارشفة

تاريخ الاستلام : 2025/5/22

تاريخ المراجعة : 2025/6/16

تاريخ القبول : 2025/6/25

تاريخ النشر : 2026/7/25

الكلمات المفتاحية :

سوريا، الربيع العربي، حرب أهلية، تدخل إقليمي، أزمة إنسانية

معلومات الاتصال

سفيان حسن

sfayen.23ehp93@student.uomosul.edu.iq

الملخص

يعرض البحث الأزمة السورية في مرحلتها الأولى (2011-2013)، بدءًا من جذورها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مرورًا بتحولها من احتجاجات سلمية إلى صراع مسلح، ووصولًا إلى تدويلها وتداعياتها الخطيرة. اعتمدت الدراسة على منهج التحليل التاريخي لرصد العوامل الداخلية (كالقمع الأمني والفساد والانقسامات الطائفية) والخارجية (كالتدخل العربي والدولي) التي شكلت جميعها مسار الأزمة.

توصلت النتائج إلى

1- أن الثورة في سوريا لم تكن وليدة اللحظة بل كان لها ممهدات عدة في مقدمتها الاحداث التي شهدتها كل من تونس ومصر وليبيا.

2- تعاملت الجهات الأمنية للدولة السورية بعنف مع الثورة في مدينة درعا، بغية القضاء على رجالاتها، الأمر الذي نتج عنه تعاطف الكثير من ابناء الشعب معها ؛ فضلاً عن الإعلام الذي أدّى دوراً كبيراً في كسب تعاطف الداخل والخارج إلى جانبها.

3- أن النظام السوري، بنيته السلطوية الشمولية القائمة على عناصر حزب البعث والأجهزة الأمنية، فشلت في استيعاب مطالب الإصلاح، مما دفع بهذه الاحتجاجات نحو العسكرة.

4- حولت التدخلات الإقليمية الصراع إلى "حرب بالوكالة"، زادت تعقيده. أما التداعيات فشملت مئات الآلاف من الضحايا، وانهيار اقتصاد البلاد، وتهجير الملايين، وتفكك النسيج الاجتماعي بين ابنائها.

DOI: **********,, ©Authors, 2025, College of Education for Humanities University of Mosul.
This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Journal of Education for Humanities

A peer-reviewed quarterly scientific journal issued by College of Education for Humanities / University of Mosul

Syrian crisis 2011-2013

Sufyan Hassan Fathi [1] **Fathi Abbas Khalaf** [2]
University of Mosul / College of Education for Humanities / Department of History / Mosul - Iraq [1,2]

Article information

Received : 22/5/2025
Revised 16/6/2025
Accepted : 25/6/2025
Published 25/7/2026

Keywords:
Syria, Arab Spring, civil war, regional intervention, humanitarian crisis

Correspondence:
Sufyan Hassan
sfayen.23ehp93@student.uomosul.edu.iq

Abstract

This study examines the Syrian crisis in its early stages (2011-2013), beginning with its political, economic, and social roots, moving on to its transformation from peaceful protests to armed conflict, and finally its internationalization and catastrophic repercussions. The study relied on a historical analytical approach to monitor the internal (such as security repression, corruption, and sectarian divisions) and external (such as regional and international intervention) factors that shaped the course of the crisis.

The results concluded that:

1-The revolution in Syria was not born of the moment. Rather, it had several precursors, foremost among them the events in Tunisia, Egypt, and Libya.

2-The security forces responded violently to the revolution in Daraa, seeking to eliminate the leaders of the revolution. This resulted in the sympathy of many citizens, in addition to the executions, which played a significant role in gaining sympathy at home and abroad for the revolution.

3-The Syrian regime, with its totalitarian authoritarian structure based on the Ba'ath Party and the security services, failed to accommodate the demands for reform, which pushed the protests toward militarization.

4-Regional interventions also transformed the conflict into a "proxy war," further complicating its complexity. The repercussions included hundreds of thousands of victims, economic collapse, the displacement of millions, and the disintegration of the social fabric

DOI: **********,, ©Authors, 2025, College of Education for Humanities University of Mosul.
This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المقدمة

شـهدت البلاد العربية منذ نهاية العقد الأول من الألفية الثانية احداث وتطورات سـياسـية اطلق عليها تسـمية ثورات الربيع العربي؛ كانت بدايتها تونس، ثم امتدت لتشـمل بلاداً في المشـرق العربي لا سـيما سـوريا التي كانت تحكم من قبل بشار الأسد.

جاء البحث لتسـليط الضـوء على احداث الثورة السـورية عام2011 وتداعياتها على الداخل السـوري ومحيطه العربي.

اشـتمل البحث على أربع محاور تناول محور الأول **بواكير نشـوء الأزمة السـورية2011–2013** في حين تناول المحور الثاني **الانتقال من المظاهرات السلمية إلى الصدام المسلح** ، أما الثالث خصص **لتدويل الأزمـة وتـأثير المحـاور الإقليميـة عليهـا**، وركز المحور الرابع على **التـداعيـات الأوليـة الخطيرة للأزمـة السورية.**

الأزمة السورية 2011–2013

لم تكن الثورة التي اندلعت في سـوريا في ربيع عام 2011 مجرد حلقة أخرى في سـلسـلة الأحداث التي شـهدتها المنطقة العربية، بل كانت حدثاً فارقاً كشـف عن عمق التصـدعات البنيوية في الدولة والمجتمع السوري معاً ، وأعاد تشكيل التحالفات والموازين الجيوسياسية في الشرق الأوسط برمته، وانطلقت شرارة هذه الثورة من مدينة درعا الجنوبية، مدفوعة بمزيج من الشعور بالظلم والقمع المحلي وتأثير ملامح التغيير القادمة من تونس ومصر (الحمد، 2012م) ، لكن سرعان ما تبين أن هذه الشرارة وقعت على أرض مهيأة للاشتعال بفعل عقود طويلة من الحكم الشمولي الذي أرسته الحكومة السورية منذ سبعينيات القرن المنصرم والمتمثلة بحافظ الأسد(1971–2000) وولده بشار، الذي مارس الهيمنة على حزب البعث كـــ"قائد للدولة والمجتمع"، وعلى قبضـة أمنية حديدية أغلق بها منافذ التغيير السلمي والتعبير السياسي الحر كافة، مما دفع التناقضات للتراكم تحت السطح (باكير، 2013)

تمتعت درعا بأغلبية ريفية، كونها من أكثر المدن السورية تأثرًا بالليبرالية الاقتصادية، ومن هنا فإن الأزمة السورية لم تكن وليدة اللحظة أو مجرد رد فعل شعبي عفوي على ما يُسمى بالربيع العربي، بل كانت نتيجة مؤثرات تاريخية واجتماعية وســياســية متجذرة في المجتمع الســوري. فقبل اندلاع الاحتجاجات عام ٢٠١١، وصل النظام السياسي والاقتصادي الذي تأسس في سوريا خلال سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي إلى حالة من التفكك والضعف في مؤسساته المختلفة (موفة و محمد، 2022).

وتزامن الانسداد السياسي مع اختلالات اقتصادية واجتماعية عميقة، ولم تُسهم سياسات "الانفتاح" الاقتصادي التي تبناها النظام منذ مطلع الألفية، تحت راية "اقتصاد السوق الاجتماعي"، إلا في تعميق الفجوة بين فئة محدودة من المستفيدين المرتبطين به وغالبية السكان، الذين يعانون تدهور مستويات المعيشة وارتفاع معدلات الفقر والبطالة (باروت، 2013) (واخرون، 2013). علاوة على ذلك، اســـتندت إدارة النظام للتنوع الطائفي والعرقي في البلاد، مع الحفاظ على مظهر من الاســتقرار لعقود، إلى توازنات هشــة وتهميش بعض المكونات، مما خلق بيئة خصبة للانقسامات التي استغلتها قوى الصراع لاحقًا (الشريجي، 2013).

المبحث الأول

بواكير نشوء الأزمة السورية2011-2013

لفهم شـامل لتأزم الوضـع في سـوريا ، لا بد من التعمق في بنية النظام السـياسـي الذي حكم البلاد لعقود قبل عام ٢٠١١، إذ أســس حافظ الأســد نظامًا اســتبدادياً وشــديد المركزية، قائمًا على ثلاث ركائز أساسية: حزب البعث العربي الاشتراكي، والمؤسسة العسكرية والأمنية، وشبكة علاقات قائمة على الولاءات الشـخصـية والطائفية والمناطقية، وعلى الرغم من أن الدسـتور السـوري نص على أن حزب البعث هو "قائد الدولة والمجتمع" (قبل تعديل المادة الثامنة لاحقًا)*، إلا أن السلطة الفعلية كانت متركزة على نحو شبه كامل في يد الرئيس، الذي سيطر فعليًا على مفاصل الدولة جميعها (مصطفى، 2015). وأما المؤسسات الخدمية، مثل مجلس الشــعب، فإنها مجرد واجهات شــكلية، تفتقر إلى أي رقابة حقيقية أو ســلطة تشــريعية، وكانت نتائجها الانتخابية مُعدّة مسبقًا لضمان هيمنة الحزب الحاكم وحلفائه (العابدين، 2011).

* نصت المادة (8) على النظام السياسي قائم للدولة على مبدأ التعددية السياسية، وتتم ممارسة السلطة ديمقراطياً عبر الاقتراع.

- تسهم الأحزاب السياسية المرخصة والتجمعات الانتخابية في الحياة السياسية الوطنية، وعليها احترام مبادئ السيادة الوطنية والديمقراطية.
- حق تأسيس أحزاب سياسية .
- ينظم القانون الأحكام والإجراءات الخاصة بتكوين الأحزاب السياسية.
- لا يجوز مباشرة أي نشاط سياسي أو قيام أحزاب أو تجمعات سياسية على أساس ديني أو طائفي أو قبلي أو مناطقي أو فئوي أو مهني، أو بناءً على التفرقة بسبب الجنس أو الأصل أو العرق أو اللون.
- الأحزاب السياسية التي طوردت من قبل الدولة ومارست نشاطها بشكل سري.
- تمويل الحملات الانتخابية.
- لا يجوز تسخير الوظيفة العامة أو المال العام لمصلحة سياسية أو حزبية أو انتخابية (السورية، 2012)

شكلت الأجهزة الأمنية المختلفة (المخابرات العسكرية، وأمن الدولة، والأمن السياسي، والمخابرات الجوية) العمود الفقري للنظام، أو ما يمكن وصفه بـــ"الدولة الأمنية العميقة"، وتسللت هذه الأجهزة إلى جميع جوانب الحياة العامة والخاصة للسوريين، وفرضت رقابة مشددة على المجتمع، ولجأت بشكل منهجي إلى القمع والاعتقال والتعذيب لإسكات أي صوت معارض أو ناقد (وآخرون، 2011)، وقد وفر قانون الطوارئ، الذي شُرع منذ عام ١٩٦٣ حتى الغائه رسميًا عام ٢٠١١، غطاءً قانونيًا لهذه الممارسات التعسفية (مصطفى، 2015)، وعندما ورث بشار الأسد السلطة عن والده عام ٢٠٠٠ (بطرس، 2011) ، كانت آمال التغيير والإصلاح كبيرة، لا سيما مع ظهور ما عُرف بـــ"ربيع دمشق"*، وهي فترة وجيزة سُمح خلالها بنقاش عام محدود وإقامة بعض المنتديات الفكرية. إلا أن هذه الحركة سرعان ما تم احتواؤها وقمعها تحت ضغط من "الحرس القديم" داخل النظام والمؤسسة الأمنية، التي اعتبرت هذا الانفتاح تهديدًا لسلطتها ومصالحها (العكيدي، 2009). وقد أدى هذا الفشل في تحقيق إصلاح سياسي حقيقي من داخل النظام إلى تعميق الشعور بالإحباط والطريق المسدود بين قطاعات واسعة من الشعب السوري، وأكد استمرار الطبيعة القمعية للنظام (Volker, 2001).

ترافقت حالة الانسداد السياسي اختلالات اقتصادية واجتماعية متجذرة تفاقمت على نحو واضح في العقد الذي سبق الأزمة، منذ مطلع الألفية، بدأ النظام بتطبيق سياسات ليبرالية جديدة تحت شعار "اقتصاد السوق الاجتماعي"، شملت هذه السياسات تحرير بعض القطاعات، وتشجيع الاستثمار الخاص، وتقليص دور الدولة في التدخل في الاقتصاد، إلا أن هذه السياسات، التي طُبّقت في بيئة يسودها الفساد والمحسوبية وغياب الشفافية ومؤسسات الرقابة الفعالة، أدت إلى عواقب وخيمة على العدالة الاجتماعية (عطير، 2007).

وأدت هذه السياسات إلى ظهور طبقة محدودة من "الأثرياء الجدد" مرتبطة عضويًا بالسلطات السياسية والأمنية، واحتكرت أكثر قطاعات الاقتصاد ربحية، مثل الاتصالات والعقارات والمقاولات الكبرى والسياحة والوكالات التجارية الحصرية، وفي المقابل، تضررت الطبقات الوسطى التقليدية، وتدهورت الظروف المعيشية للغالبية العظمى من السكان، وخاصة في المناطق الريفية والضواحي (باروت، 2013).

* ربيع دمشق هي فترة زمنية شهدت فيها سوريا انفتاحاً سياسياً وفكرياً واجتماعيا امتدت لفترة زمنية قصيرة حيث يعد تاريخ 17 تموز / يوليو 2000 وهو تاريخ أول خطاب للرئيس السوري بشار الأسد بعد توليه السلطة كما عدّ تاريخ 17 شباط / فبراير 2001 تاريخ انتهاء ربيع دمشق حينما قامت أجهزة الأمن والمخابرات بتجميد نشاط المنتديات الفكرية والثقافية والسياسية. وعلى قصر الفترة (7 أشهر تقريباً) إلا أنها شهدت مناقشات سياسية واجتماعية ساخنة من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد كان لها صدى ما زال يتردد في النقاشات السياسية والثقافية والفكرية السورية حتى اليوم (زيادة، د.ت)

وأكد تقرير صادر عن المركز السوري لبحوث السياسات عام ٢٠١٣ هذا الواقع بالأرقام، مُشيرًا إلى أن معدلات الفقر ارتفعت بشكل ملحوظ في السنوات التي سبقت الأزمة، لتشمل أكثر من ثلث السكان، كما ارتفعت معدلات البطالة، لا سيما بين الشباب وخريجي الجامعات. وانخفضت القدرة الشرائية للمواطنين نتيجة انخفاض الأجور وارتفاع الأسعار، وانخفضت حصة العمل من الدخل القومي لصالح الريع ورأس المال (واخرون، 2013).

عكست هذه المؤشرات حالة من "النمو غير الشامل" أو "النمو الضعيف"، لم تستفد منها سوى أقلية ضئيلة، بينما فاقم معاناة الأغلبية. وتفاقم الوضع بسبب الجفاف الشديد الذي ضرب المناطق الشمالية الشرقية من البلاد بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٠، مما أثر في ما يقرب من ١.٥ مليون شخص يعتمدون على الزراعة والثروة الحيوانية. وأدى هذا الجفاف إلى خسائر فادحة في المحاصيل ونفوق أعداد كبيرة من الماشية، مما أجبر مئات الآلاف على النزوح داخليًا إلى المدن الكبرى وضواحيها الفقيرة بحثًا عن فرص عمل بديلة، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الضغوط على البنية الأساسية والخدمات الحضرية، وتكثيف المنافسة على فرص العمل النادرة، وخلق بؤر للتوتر الاجتماعي والسخط في المناطق الفقيرة المحيطة بالمدن، والتي أصبحت فيما بعد مراكز رئيسية للاحتجاج (واخرون، 2013).

على الصعيد الاجتماعي، اتسمت إدارة النظام للتنوع الطائفي والإثني في سوريا بالتعقيد والحذر، لكنها أدت أيضًا إلى ترسيخ اختلالات واضحة، وعلى الرغم من الخطاب العلماني والقومي الذي تبنته الحكومة السورية، شهد هيكل السلطة الفعلي، وخاصة في المؤسستين العسكرية والأمنية، تركيزًا كبيرًا لأفراد الطائفة العلوية، التي ينتمي إليها الرئيس الأسد (ناصري، 2019). هذا التركيز، مع أنه وفر للنظام قاعدة دعم طائفية متينة، إلا أنه خلق شعورًا عميقًا بالتهميش والإقصاء لدى شرائح واسعة من الأغلبية السنية، التي شعرت بالإقصاء عن صنع القرار والتأثير الحقيقي، على الرغم من حضورها القوي في القطاعات التجارية والصناعية والدينية (مصطفى، 2015). كما عانى الأكراد السوريون، أكبر أقلية عرقية في البلاد، من تمييز ممنهج وحرمان من الحقوق الثقافية والسياسية، بما في ذلك حرمان مئات الآلاف منهم من الجنسية السورية لعقود (مصطفى، 2015).

فضلاً عن ذلك، كانت هناك حساسيات وتوترات كامنة بين مكونات أخرى من المجتمع السوري، مثل المسيحيين والدروز والإسماعيليين، وبين سكان المدن والأرياف، وبين مختلف المناطق. على الرغم من نجاح النظام في الحفاظ على مظهر الاستقرار ومنع تفجر هذه التوترات لعقود، إلا أنه اعتمد في المقام الأول على القمع الأمني، وفي بعض الأحيان على سياسة "فرّق تسد"، دون معالجة حقيقية لأسباب هذه الانقسامات أو بناء هوية وطنية قوية وموحدة تتجاوز الولاءات دون الوطنية (الظاهر، 2013). وقد خلق هذا الواقع

الاجتماعي الهش والمتوتر بيئة خصبة لاستقطاب طائفي وعرقي حاد، بات جليًا ونشطت أطراف النزاع المختلفة فيه منذ اندلاع الأزمة عام ٢٠١١.

انطلقت شرارة الاحتجاجات في 17 فبراير/شباط 2011، عندما عاقب شرطي مرور مواطنًا سوريًا في حي الحريقة بدمشق. وبالرغم من أن هذا كان حدثاً عادياً ، لكن في هذه المرة لم يكن كذلك ، وهذا يُوحي بأن قوى خارجية كانت تعمل آنذاك على تأجيج التوترات الداخلية لتحقيق هدف مُخطط له مسبقًا، وأن الشعب السوري يسير على خطاها، غافلًا عن النتيجة المرجوة (القادر، 2014) (واخرون م.، د.ت).

في 28 فبراير/شباط، استيقظت مدينة درعا جنوب سوريا على شعارات مناهضة للحكومة كُتبت على جدران مدرسة البنين في درعا. (ديب، 2013) (واخرون م.، د.ت)وتكررت الكتابات والشعارات المناهضة للحكومة على جدران المدارس في درعا وريفها، تزامنًا مع اندلاع عدة مظاهرات في 15 مارس/آذار 2011 في درعا، جنوب شرق سوريا، وامتدت إلى عدة مدن سورية. وكان شعارها "الشعب يريد إسقاط النظام". ونظرًا لموقع سوريا الاستراتيجي، يُعد الصراع عليها الأخطر جغرافيًا في الشرق الأوسط. وتُعتبر سوريا مهدًا للحضارات القديمة التي برعت في مجالات العمارة والفنون والعلوم، لا سيما أنها تقع على مفترق طرق بين ثلاث قارات: آسيا وأفريقيا وأوروبا (الغضبان، د.ت).

لقد أعطى اندلاع الحركات الاحتجاجية في عدد من الدول العربية الشعب السوري الدافع والحماس للخروج في مظاهرات مطالبًا بالإصلاح والحرية... وقد أثر ذلك بشكل كبير على استقرار السلطة الحاكمة في دمشق. وفي هذا الصدد، اندلعت في مطلع فبراير/شباط 2011، احتجاجات في درعا ضد النظام السوري (منشورات منظمة العفو الدولية، 2016).

في البداية، اندلعت الاحتجاجات على نطاق ضيق، حيث شنت السلطات السورية حملة اعتقالات ضد الشباب الذين كتبوا على الجدران شعارات معادية للنظام الحاكم في سوريا. وتجدر الإشارة إلى أن رئيس الأمن السياسي في المحافظة، عاطف نجيب، وهو ابن خالة بشار الأسد، عاملهم وعائلاتهم بقسوة بالغة، مما أدى إلى احتجاجات في عدد من المناطق والقرى الساحلية والشمالية في سوريا. مما يفسر الوضع الاجتماعي المتدهور والصعب للغاية الذي وصل إليه سكان المدن الثانوية والقرى الريفية، نتيجة هذه السياسات الاقتصادية التي انتهجتها الحكومة السورية، بالإضافة إلى القمع الذي تعرض له أهلها، وبعد ذلك شهدت سوريا هدوءًا نسبياً إلى حد كبير في بعض المناطق، لاسيما العاصمة دمشق وحلب، وهذا يدل على رضاها عن السياسات الاقتصادية، التي ينتهجها النظام السوري (واكيم، 2018).

انطوت الأزمة في سوريا على عوامل داخلية قوية، إذ احتكر نظام البعث بقيادة حافظ الأسد الحياة السياسية، محاولًا تجنيب سوريا الصراعات الدولية والإقليمية لبسط نفوذه فيها. وصادر الحياة السياسية

بالكامل، معتمداً على أجهزة المخابرات، مما أدى إلى تفشي الفساد والمحسوبية. وشهدت البلاد تصعيدًا عسكريًا أدى في نهاية الأمر إلى نزوح نحو دول عربية مختلفة، أبرزها لبنان (واكيم، 2018).

كان للتنافس الإقليمي تأثيرٌ بالغ، إذ بدأت القوى الإقليمية تؤدي أدوارًا فاعلة، تارة عبر وكلائها داخل سوريا، وتارة أخرى عبر التدخل المباشر، ومثّلت القضية السورية نموذجًا للتنافس بين القوى الإقليمية وسياساتها القائمة على احتواء الخلافات والتعاون على أسس مشتركة، وكان لهذا التنافس أثرٌ بالغ في تشكيل وتحديد معالم الأزمة السورية ومسارها (درويش، 2021).

في حين شكّلت الأزمة السورية مدخلاً لإعادة رسم تحالفات المنطقة وتوازناتها، إلا أنها بدأت كأزمة داخلية، وسرعان ما تحوّلت إلى صراع إرادات إقليمي ودولي، هيمنت عليه الاعتبارات الجيوسياسية، مما جعل إمكانية التوصل إلى حل بعيد المنال. علاوة على ذلك، أدّى هذا النهج تجاه مطالب السوريين بالتغيير والإصلاح إلى كارثة، إذ حوّل بلادهم إلى ساحة لتنفيس التوترات الإقليمية والصراعات الدولية (حروب بالوكالة) (أشتيوي، 2018).

كان الرد الأمني المفرط على الاحتجاجات السلمية في بدايتها العامل المباشر الذي حوّل مسار الأحداث من مطالب الإصلاح إلى مطالب إسقاط النظام، ثم إلى العسكرة والحرب الأهلية (ناصري، 2019)، ومع ازدياد تعقيد الوضع الداخلي، رأت القوى الإقليمية والدولية في الأزمة السورية فرصةً لتحقيق مصالحها المتضاربة، فتدخلت على نحو مباشر وغير مباشر – عسكريًا وسياسيًا واقتصاديًا – محولةً سوريا إلى ساحة صراع بالوكالة ذي أبعاد كارثية (بوزيدي، 2015)

المبحث الثاني

الانتقال من المظاهرات السلمية إلى الصدام المسلح

كانت أحداث درعا في منتصف مارس/ آذار 2011، والتي شملت اعتقال وتعذيب تلاميذ المدارس لكتابتهم شعارات مناهضة للنظام، بمثابة الشرارة التي أشعلت الاحتجاجات في سوريا، وخرج السكان إلى الشوارع في مظاهرات سلمية مطالبين بالعدالة والكرامة، لكن رد قوات الأمن كان عنيفًا وغير متناسب منذ البداية، مما أسفر عن وقوع وفيات وإصابات بنيران قوات الأمن، سرعان ما أججت مشاعر الغضب وتوسعت الاحتجاجات عوضاً من إخمادها، وانتشرت المظاهرات بسرعة إلى مدن وبلدات أخرى في جميع أنحاء البلاد، مثل حمص وحماة واللاذقية وبانياس ودوما ودير الزور والقامشلي، كانت الأشهر الأولى من الحركة (آذار حزيران 2011) سلمية وعفوية إلى حد كبير، فقد ركزت المطالب في المقام الأول على الإصلاحات السياسية والاجتماعية، مثل رفع قانون الطوارئ، وتوسيع الحريات العامة، ومكافحة الفساد، وتحسين الأحوال المعيشية،

وأدت أيام الجمعة دوراً محورياً كنقطة تجمع للمتظاهرين بعد الصلاة، وكان كل يوم جمعة يحمل شعاراً يعكس تطور الحركة ومطالبها (الجربا، 2011) (كساب، 2014).

لكن إصرار النظام على الحل الأمني واستخدامه المفرط للقوة ضد المتظاهرين، بما في ذلك نشر الجيش والدبابات في المدن المنتفضة، واستخدام الميليشيات الموالية المعروفة بـ"الشبيحة" لإرهاب المتظاهرين وارتكاب أعمال عنف ونهب (الحسن، 2012)، أدى إلى تحول جذري في مجرى الأحداث. فمع تزايد أعداد القتلى والجرحى والمعتقلين، ارتفع سقف المطالب بشكل ملحوظ، ليصل إلى مطلب صريح بإسقاط النظام ورحيل الرئيس بشار الأسد عن البلاد، في المقابل، اعتمد النظام خطابًا إعلاميًا وسياسيًا صوّر ما حدث على أنه "مؤامرة خارجية" تنفذها "عصابات إرهابية مسلحة" تهدف إلى زعزعة استقرار سوريا وضرب "محور المقاومة". وذلك لتبرير استخدامه للعنف وحشد الدعم الداخلي والخارجي، بالتوازي مع القمع، أعلن النظام عن خطواتٍ قُدّمت على أنها "إصلاحات"، كإلغاء قانون الطوارئ في أبريل/نيسان 2011، وإصدار عفو عام (جزئي)، وإجراء حوار وطني (رسمي)، وإصدار قوانين جديدة للإدارة المحلية والأحزاب السياسية والإعلام، وما تلاه من تعديل دستوري لإلغاء المادة (الثامنة) المتعلقة بحزب البعث، إلا أن هذه الخطوات، التي جاءت متأخرةً وتحت ضغط الشارع، كونها لم تكن كافيةً لإقناع المعارضة والمحتجين بجدية النظام في السعي للتغيير الحقيقي، لا سيما أنها لم تمس جوهر بنيته الأمنية والسلطوية، وتزامنت مع استمرار وتصاعد وتيرة القمع والاعتقالات والقتل الذي مارسته العناصر الأمنية ضد المتظاهرين (مصطفى، 2015).

كان لتصاعد العنف والقمع أثرٌ مباشر على المؤسسة العسكرية، إذ بدأ بعض الضباط والجنود بإعلان رفضهم تنفيذ أوامر إطلاق النار على المدنيين، مما أدى إلى تزايد الانشقاقات في صفوف الجيش وقوات الأمن (باراني، 2013)،وبدأ هؤلاء المنشقون، إلى جانب المدنيين الذين حملوا السلاح دفاعًا عن أنفسهم ومناطقهم، بتشكيل مجموعات مسلحة محلية صغيرة. وشكّل إعلان تأسيس "الجيش السوري الحر"* بقيادة العقيد المنشق رياض الأسعد*في 29 يوليو/تموز 2011، نقطة تحول مهمة. فقد منح الانشقاق

* يُعد أحد أهم الفصائل المسلحة السورية الذي تم تأسيسه في تموز عام ٢٠١١ نتيجة الانشقاقات التي حصلت داخل الجيش السوري، وقد تكون من ألوية ، وكتائب ، وسرايا ، إذ حصل أول انشقاق قام به الملازم أول عبد الرزاق طلاس في ٦-٦- ٢٠١١ ، وجاء الانشقاق الآخر بقيادة المقدم حسين هرموش الذي أعلن عن تأسيس حركة الضباط الأحرار الذي أعلن عن انشقاقه بعد ثلاثة أيام من انشقاق طلاس. (العبدالله، 2014)

* رياض موسى الأسعد ، (1961-) ضابط سابق برتبة عقيد في سلاح الجو السوري ومؤسس الجيش السوري الحر ، وقد أعلن انشقاقه عن الجيش العربي السوري في 4 يوليو 2011، وفي 29 يوليو أسَّسَ الجيش السوري الحر، وعُين قائداً له بعد ذلك ببضعة أيام، وكان للجيش الحر دورٌ بارزٌ في قيادة معارك الجُنود المنشقين ضد نظام الرئيس بشار الأسد خلال الاحتجاجات السورية 2011. بعد فترة من ذلك ذهب رياض الأسعد إلى تركيا

المعارضة دفعةً تنظيميةً ورمزيةً، وبدأت كتائب وألوية المعارضة المسلحة بالتشكل في مناطق مختلفة. وعلى الرغم من أن الجيش السوري الحر ظل يعاني مشكلات في التنسيق والتسليح والقيادة الموحدة، إلا أن ظهوره دفع الأزمة على نحو حاسم نحو العسكرة والمواجهة المسلحة المفتوحة (كوشون، 2016).

كانت المعارضة السياسية في الخارج في تلك الاثناء تسعى لإعادة تنظيم صفوفها وتشكيل كيان موحد يمثل الثورة. أُعلن عن تأسيس "المجلس الوطني السوري" في إسطنبول في 2 أكتوبر/تشرين الأول 2011، وضم شخصيات وحركات سياسية متنوعة (إسلاميون، ليبراليون، يساريون، مستقلون، وممثلون عن لجان التنسيق المحلية). سعى المجلس إلى الحصول على اعتراف دولي كممثل شرعي للشعب السوري، ونسق الدعم السياسي والمادي للثورة، وعمل على إسقاط النظام (صافينار، 2012). إلا أن المجلس واجه تحديات عديدة، منها الانقسامات الداخلية بين مكوناته المختلفة، وصعوبة فرض سيطرته أو نفوذه على العدد المتزايد من الفصائل المسلحة على الأرض، ومنافسة هيئات معارضة أخرى تشكلت في الداخل والخارج (وكالة انباء شينخوا، 2012).

شهد عام 2012 تصعيدًا خطيرًا في مستوى العنف والعمليات العسكرية من كلا الجانبين. سيطرت فصائل المعارضة المسلحة على مساحات واسعة من الأرياف وبعض أحياء المدن الكبرى، بينما ردّ النظام بحملات عسكرية واسعة النطاق مستخدمًا الأسلحة الثقيلة والطائرات الحربية، مما أسفر عن دمار هائل ومجازر مروعة أودت بحياة أعداد كبيرة من المدنيين (مثل مجزرة الحولة في مايو/أيار 2012 ومجزرة داريا في أغسطس/آب 2012). وشهد هذا العام أيضًا تنامي دور الجماعات الإسلامية ذات التوجهات السلفية الجهادية، وأبرزها "جبهة النصرة لأهل الشام"*، التي أعلنت نفسها في يناير/كانون الثاني 2012 فرعًا لتنظيم القاعدة في سوريا. تميزت هذه الجماعات بقدراتها القتالية والتنظيمية العالية، إلا أن أجندتها وأساليبها المتطرفة أثارت قلقًا متزايدًا لدى قطاعات من المعارضة والمجتمع الدولي. وبحلول نهاية عام 2012، كانت سوريا قد انزلقت بالكامل إلى حرب أهلية مدمرة، مع تلاشي أي أمل في حل سياسي (بكر، 2012).

حيثُ تابع قيادته لعمليَّات الجيش الحر، وبدأ بالتواصل مع الإعلام وإبلاغه عن عمليات الجيش الحر داخل سوريا. في 24 من مارس عام 2013 استهدفه تفجير عبوة ناسفة أدى إلى بتر ساقه (العبدالله، 2014)

* جبهة النصرة: هي جماعة سلفية جهادية تشكلت في منتصف عام ٢٠١١ في الأزمة السورية بمساعدة الدولة الإسلامية في العراق وغيرهم ممن أتوا من العراق إلى سوريا بعد بداية الثورة السورية ، للمشاركة في الجهاد، --=والتقوا مع بعض رجال القاعدة الخارجين من السجون السورية ، وعملوا سوياً تحت جبهة أسموها " جبهة النصرة لأهل الشام " ، وأطلق عليها اسم جبهة النصرة، وتم الإعلان عن وجودها بتاريخ ٢٤ يناير ٢٠١٢ بقيادة أبو محمد الجولاني (محمد، 2024)

المبحث الثالث

تدويل الأزمة وتأثير المحاور الإقليمية

منذ الأشـــهر الأولى للأزمة، اتضـــح أن تداعياتها لن تقتصـــر على حدود ســـوريا. فموقع ســـوريا الجيوستراتيجي، وتحالفاتها الإقليمية المعقدة (خاصـةً مع إيران وحزب الله)، وتاريخها المشـهود بوصـفها طرفاً رئيسياً في الصـراع العربي الإسرائيلي، جعل استقرارها أو عدم استقرارها قضـية بالغة الأهمية للعديد من القوى الإقليمية والدولية. وسـرعان ما تحولت الأزمة إلى سـاحة لاسـتقطاب حاد وتدخل متزايد من جانب هذه القوى، التي رأت في الصـراع فرصـة لتعزيز نفوذها أو وسـيلة لمواجهة خصـومها. وقد أدى ذلك إلى "تدويل" الأزمة بسرعة، وهذا زاد تعقيدها وأطال أمدها (Al-Khalidi, 2013).

وبرز محوران رئيسيان متعارضـان حول الأزمة السورية. أولها، الداعم القوي لنظام بشار الأسد، بقيادة إيران وروســـيا، فبالنســـبة لإيران، مثلت ســـوريا حليفًا اســـتراتيجيًا لا يمكن التخلي عنه تحت أي ظرف من الظروف، وإن سـقوط نظام الأسـد هو خسـارة طهران ركيزة أسـاسـية من ركائز "محور المقاومة" الممتد من أراضيها عبر العراق وسوريا إلى لبنان وفلسطين. كما سيحد من قدرتها على دعم حزب الله، ويفتح الباب أمام نفوذ منافسـيها الإقليميين (السـعودية وتركيا) في دمشـق، لذلك، لم تتردد القيادة الإيرانية في تقديم كل أشـكال الدعم للنظام السـوري منذ بداية الأزمة، بما في ذلك الدعم المالي عبر مليارات الدولارات على شـكل خطوط ائتمان ودعم نفطي، والأهم من ذلك، الدعم العسـكري المباشـر وغير المباشـر والذي شـمل ذلك إرسـال مستشارين من الحرس الثوري وفيلق القدس لتدريب وتنظيم القوات السورية والميليشيات الموالية لها، وتسهيل تدفق آلاف عناصـر حزب الله اللبناني والعراق وأفغانسـتان وباكسـتان للقتال إلى جانب النظام. لقد كان الدعم الإيراني عاملاً حاســماً في صــمود النظام الســوري في مواجهة الضــغوط الهائلة التي تعرض لها (باكير، 2011).

من جانبها، رأت روسـيا في الأزمة السـورية فرصـةً لاسـتعادة دورها قوةً عظمى مؤثرة في الشـرق الأوســـط، وتحدي ما عدته هيمنةً أمريكيةً أحادية الجانب ومحاولاتٍ غربيةً لفرض "تغيير النظام" بالقوة، فهي لديها علاقاتٌ تاريخيةٌ ومصـالحٌ اسـتراتيجيةٌ واقتصـاديةٌ وعسـكريةٌ مهمةٌ في سـوريا، أبرزها قاعدتها البحرية الوحيدة في المياه الدافئة في ميناء طرطوس(محيميم)، وعقودُ تصدير أسلحةٍ مربحة (كساب، 2014) (الشيخ، 2013). اعتقدت موسكو أن سقوط نظام الأسد سيؤدي إلى فوضـى واسـعة النطاق وصـعود قوى إسـلاميةٍ متطرفةٍ قد تُهدد مصـــالحها وأمنها القومي، كما حدث في ليبيا بعد التدخل الغربي عام ٢٠١١. لذلك، اتخذت روسـيا موقفًا دبلوماسـيًا وسـياسـيًا حازمًا داعمًا للنظام، مسـتخدمةً حق النقض (الفيتو) مرات كثيرة في مجلس الأمن الدولي (أربع مراتٍ حتى نهاية عام ٢٠١٣) لإحباط أي محاولاتٍ لإصـــدار قراراتٍ تُدين النظام، أو

تفرض عقوباتٍ قاسيةً، أو تُجيز استخدام القوة ضده. كما استمرت في تزويد النظام بالأسلحة والمعدات العسكرية والخبراء والمستشارين، مؤكدة أن الحل الوحيد للأزمة هو الحل السياسي التفاوضي الذي يحافظ على وحدة الدولة السورية ومؤسساتها (محمود، 2020)

في المقابل، برز محور إقليمي ودولي واسع لدعم المعارضة السورية، ولو باختلاف دوافعه وأساليبه وأولويات أعضائه، وكانت تركيا، بقيادة حزب العدالة والتنمية، من أبرز الأطراف في هذا المحور. بعد سنوات من العلاقات الوثيقة مع نظام الأسد في ظل سياسة "صفر مشاكل مع الجوار"، تغير موقف تركيا جذريًا بعد اندلاع الأزمة ورفض الأسد الالتفات إلى نصائح أنقرة بالإصلاح، تبنت تركيا موقفًا حازمًا يدعو إلى رحيل الأسد، ودعمت المعارضة السورية سياسيًا وعسكريًا ولوجستيًا واستضافت قياداتها (المجلس الوطني، ثم الائتلاف الوطني) والعديد من فصائل الجيش السوري الحر على أراضيها، وفتحت حدودها الطويلة أمام تدفق اللاجئين والمقاتلين والمساعدات. وكانت دوافع تركيا مزيجاً من الاعتبارات الأيديولوجية (دعم الحركات السنية في المنطقة)، والطموحات الجيوسياسية لاستعادة دور إقليمي قيادي، والمخاوف الأمنية المتعلقة بتداعيات الأزمة على حدودها (وخاصة القضية الكردية وتدفق اللاجئين) (أوغلوا، 29011)

أدَّت دول الخليج العربي، وخاصةً السعودية وقطر، دورًا هامًا في دعم المعارضة السورية، مدفوعةً بالأساس بصراع النفوذ الإقليمي مع إيران والرغبة في الإطاحة بحليفها الرئيسي في دمشق، بالإضافة إلى الاعتبارات الطائفية والضغوط الداخلية، وقدّمت الرياض والدوحة دعمًا ماليًا وسياسيًا وإعلاميًا كبيرًا للمعارضة، واسهمتا إلى حد بعيد في تمويل وتسليح فصائل مختلفة داخل المعارضة المسلحة، وعلى الرغم من أن هذا الدعم اتسم أحيانًا بالتنافس بين الدولتين، إلا أن بعضه ركّز على دعم الجماعات ذات التوجهات السلفية، مما أثار جدلًا حول دوره في أسلمة الصراع وتفتيت المعارضة (ياسين، 2912).

أدانت القوى الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا، بشدة قمع النظام السوري، وطالبت برحيل الأسد، وفرضت عقوبات اقتصادية وسياسية متزايدة عليه وعلى رموزه (Hufbauer. G, 2011)كما قدمت دعمًا سياسيًا للمعارضة، معترفةً بها (بدرجات متفاوتة) ممثلًا للشعب السوري، وقدّمت مساعدات إنسانية ولوجستية غير فتاكة للمعارضة المعتدلة، إلا أن الموقف الغربي، وخاصة الأمريكي في عهد إدارة أوباما، اتسم بالتردد والحذر الشديد تجاه التدخل العسكري المباشر أو تقديم دعم عسكري نوعي للمعارضة المسلحة. ويعود ذلك إلى عدة عوامل، منها الإرث الثقيل لحروب العراق وأفغانستان، والخوف من تكرار "السيناريو الليبي" والفوضى التي أعقبته، والمخاوف من وقوع أسلحة متطورة في أيدي جماعات متطرفة مثل جبهة النصرة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الموقف الروسي الرافض للتدخل أخذ في الاعتبار هذا التردد الغربي، خاصة بعد تراجع أوباما عن توجيه ضربة عسكرية للنظام بعد استخدامه للأسلحة الكيميائية في غوطة دمشق عام 2013 ، وتوصل بدلاً من ذلك إلى اتفاق روسي أميركي لإزالة الأسلحة الكيميائية السورية،

وهو ما تسبب في خيبة أمل كبيرة لدى المعارضة السورية وحلفائها الإقليميين، وفتح الطريق أمام روسيا وإيران لتعزيز نفوذهما ودعمهما للنظام (بشارة، 2013).

كان لهذا الاستقطاب الدولي والإقليمي الحاد أثر مباشر في شلّ قدرة المجتمع الدولي على إيجاد حل سياسي للأزمة. فشلت جامعة الدول العربية في جهودها المبكرة، وبلغت ذروتها بتعليق عضوية سوريا وفرض عقوبات عليها، مما أظهر عجز النظام الإقليمي العربي، كما فشلت خطة المبعوث المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، كوفي عنان* (خطة النقاط الست)، في تحقيق وقف إطلاق النار أو الشروع في عملية سياسية ذات مصداقية (مصطفى، 2015). وعلى الرغم من صدور بيان مؤتمر جنيف 1 في يونيو/حزيران 2012، الذي دعا إلى تشكيل هيئة حكم انتقالية كاملة الصلاحيات التنفيذية، إلا أن البيان ظل حبرًا على ورق بسبب خلافات عميقة احتدمت بين القوى الكبرى حول تفسيره، وخاصة فيما يتعلق بمصير بشار الأسد ودور مؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية في المرحلة الانتقالية (لمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014). وهكذا، بحلول نهاية عام 2013، دخلت الأزمة السورية مرحلة من الركود السياسي الكامل، تزامنت مع تصعيد عسكري غير مسبوق وتدخلات أجنبية متزايدة، مما جعل احتمالات الحل تبدو أكثر بعداً من أي وقت مضى.

المبحث الرابع

التداعيات الأولية الخطيرة للأزمة السورية

كانت التكلفة الإنسانية للأزمة السورية خطيرة منذ بداياتها، وأشارت تقديرات منظمة الأمم المتحدة وتقارير حقوق الإنسان إلى مقتل عشرات الآلاف من السوريين، مدنيين وعسكريين، بين عامي 2011 و2013، وذكر تقرير صادر عن المركز السوري لبحوث السياسات أن عدد القتلى وصل إلى نحو (60) ألفًا بنهاية عام 2012 وحده، وهو رقمٌ استمر في الارتفاع بشكلٍ كبير في السنوات اللاحقة. بالإضافة إلى القتلى، خلَّف تصاعد العنف والقصف العشوائي للمناطق السكنية مئات الآلاف من الجرحى والإعاقات الدائمة، فضلًا عن معاناة ملايين السوريين من صدمات نفسية عميقة، وخاصةً الأطفال والنساء (واخرون ر.، 2013).

* كوفي أتا عنان (بالإنجليزية: Kofi Atta Annan) (8 أبريل 1938 – 18 أغسطس 2018) كان دبلوماسيا غانيا شغل منصب الأمين العام السابع للأمم المتحدة من يناير 1997 إلى ديسمبر 2006، حصل عنان والأمم المتحدة مجتمعين على جائزة نوبل للسلام عام 2001، كان مؤسس ورئيس مؤسسة كوفي عنان وكذلك رئيس منظمة الشيوخ وهي منظمة دولية أسسها نيلسون مانديلا (Leney-Hall, 2012)

لعلّ أبرز التداعيات الإنسانية المباشرة للأزمة هي موجات النزوح واللجوء غير المسبوقة في تاريخ المنطقة الحديث. فنتيجةً لانعدام الأمن وتدمير المنازل وسبل العيش، اضطر ملايين السوريين إلى الفرار من ديارهم، وأشارت التقديرات إلى أن عدد النازحين في داخل سوريا قد تجاوز (4.25) مليون شخص بنهاية عام 2012 (مصطفى، 2015)، عاشوا في ظل ظروف بالغة الصعوبة في المدارس والمباني العامة والمخيمات المؤقتة، أو مع أقاربهم في مناطق أكثر أمانًا نسبيًا، في الوقت نفسه، عبر مئات الآلاف الحدود إلى الدول المجاورة، وخاصةً تركيا ولبنان والأردن والعراق، بحثًا عن ملاذ آمن، وقد فرض هذا التدفق الهائل للاجئين ضغطًا هائلًا على موارد وبنية هذه الدول المضيفة، التي كانت في الأصل تعاني مشكلات اقتصادية واجتماعية، وقد أدى ذلك إلى اندلاع أزمات إنسانية حادة في مخيمات اللاجئين وتوترات اجتماعية بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة، وفي مدة وجيزة، أصبحت سوريا أكبر مصدر للاجئين والنازحين داخليًا في العالم، وهي مأساة إنسانية لا مثيل لها، كما تدهورت الأوضاع الصحية بشكل كبير داخل البلاد نتيجة تدمير مئات المستشفيات والمراكز الصحية، ونقص الكوادر الطبية والأدوية والمعدات، وانتشار الأمراض المعدية بسبب تلوث المياه وتدهور خدمات الصرف الصحي والنظافة (Spiegel. P, 2010).

ومن الناحية الاقتصادية شهدت سوريا خلال هذه الفترة انهيارًا شاملًا. فقد أدى النزاع المسلح، والدمار الواسع للبنية التحتية ومرافق الإنتاج، وتوقف الاستثمار والإنتاج في قطاعات رئيسية كالزراعة والصناعة والسياحة، إلى جانب العقوبات الاقتصادية الدولية والعربية، إلى انكماش حاد وغير مسبوق في الناتج المحلي الإجمالي، وقدّر تقرير صادر عن المركز السوري لبحوث السياسات هذا الانكماش بنسبة (3.7%) في عام 2011، تلاه انخفاض كارثي بنسبة (18.8%) في عام 2012 (واخرون ر.، 2013) وفقد الاقتصاد السوري ما يُقدر بـ (1.46) مليون وظيفة بنهاية عام 2012، مما أدى إلى ارتفاع حاد في معدل البطالة بلغ حوالي(35%) (مصطفى، 2015).

كما تدهورت قيمة الليرة السورية بسرعة مقابل سعر صرف الدولار، حيث فقدت أكثر من نصف قيمتها خلال العامين الأولين من الأزمة، وقد أدى ذلك إلى ارتفاع حاد في معدلات التضخم وتآكل هائل في القدرة الشرائية للمواطنين، وخاصة بين ذوي الدخل المحدود وموظفي الحكومة. وسقط ملايين السوريين الجدد تحت خط الفقر. وقد قدر المركز السوري لبحوث السياسات أن(2.7) مليون شخص إضافي أصابهم الفقر خلال عامي 2011 و2012 وحدهما، وهذا رفع معدل الفقر اجمالاً إلى ما يقرب من نصف السكان، وتعرضت البنية التحتية ورأس المال المادي للبلاد لأضرار جسيمة، وقدرت الخسائر الاقتصادية المتراكمة اجمالياً بحلول نهاية عام 2012 بنحو(48.4) مليار دولار، أي ما يعادل تقريبًا الناتج المحلي الإجمالي لسوريا قبل الأزمة عام 2010، وفاقمت العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية الأزمة الاقتصادية، مستهدفة قطاعات حيوية مثل النفط (الذي كان مصدرًا

رئيسيًا للعملة الصعبة)، والقطاع المصرفي، والتجارة الخارجية. لقد حرمت هذه الإجراءات النظام من موارد مالية كبيرة، ولكنها في الوقت نفسه أثرت بشكل كبير على حياة المواطنين العاديين من خلال جعل الوصول إلى السلع الأساسية والمواد الخام ومشتقات النفط أكثر صعوبة، ورفع أسعارها (واخرون ر.، 2013).

على الصعيدين الاجتماعي والسياسي، أدت الأزمة إلى تصدعات عميقة وخطيرة في بنية الدولة والمجتمع، فقدت الحكومة السورية سيطرتها الفعلية على مساحات شاسعة من الأراضي، لا سيما في المناطق الشمالية والشرقية والجنوبية، لصالح فصائل المعارضة المسلحة المختلفة. في المقابل، عانت المعارضة، السياسية والعسكرية، من انقسام مزمن وتشرذم وصراعات داخلية، وعجزت عن تقديم بديل موحد ومقنع للشعب السوري، وتنامى نفوذ الجماعات الإسلامية المتطرفة، وخاصة جبهة النصرة، التي استغلت ضعف فصائل الجيش السوري الحر لبسط سيطرتها على مناطق معينة وفرض رؤيتها المتطرفة، وتعمقت الانقسامات الطائفية والمناطقية إلى مستويات غير مسبوقة، مع تصاعد خطاب الكراهية والاتهامات المتبادلة بالخيانة، وتصاعد العنف الطائفي، مما هدد بتمزيق النسيج الاجتماعي السوري، الذي كان يُعتبر متماسكًا نسبيًا قبل الأزمة،وامتدت تداعيات الأزمة الأمنية والسياسية بشكل متزايد إلى الدول المجاورة، وخاصة لبنان والعراق والأردن وتركيا، من خلال تدفق اللاجئين والمقاتلين، ونقل التوترات الطائفية والصراعات السياسية، وتهديد استقرار هذه الدول (بكر، 2012).

من خلال ما سبق يتبين كيف انزلقت سوريا من انتفاضة شعبية سلمية إلى حرب أهلية مدمرة ومُدوّلة ذات أبعاد كارثية، وكشفت هذه الفترة بوضوح عن عمق الأزمات الهيكلية التي عانتها الدولة والمجتمع السوريان، وعجز النظام عن الاستجابة لمطالب شعبه، والدور الحاسم الذي لعبته التدخلات الإقليمية والدولية في تأجيج الصراع وتشكيل مساره. وأدى الاستقطاب الحاد بين محور داعم للنظام، بقيادة إيران وروسيا، ومحور داعم للمعارضة، بقيادة تركيا ودول الخليج والغرب (وإن كان بدرجات متفاوتة من الالتزام والفعالية)، إلى شل الجهود الدبلوماسية وإحباط أي محاولة للتوصل إلى حل سياسي تفاوضي (عبدالشافي، د.ت).

كما كانت الخسائر الأولية لهذه الفترة مأساوية بالمقاييس كلها: عشرات الآلاف من القتلى، وملايين اللاجئين والنازحين داخليًا، وانهيار اقتصادي شامل، وتدمير هائل للبنية التحتية، وتصدع عميق في النسيج الاجتماعي والوطني، وضعت هذه السنوات التأسيسية سوريا على مسار طويل ومظلم من العنف والتفكك والمعاناة، مما فتح الباب أمام صعود قوى التطرف والإرهاب، وحوّل البلاد إلى ساحة لتصفية الحسابات الإقليمية والدولية – وهي تداعيات لا تزال سوريا والمنطقة والعالم تعانيها حتى اليوم، ويبقى فهم تعقيدات هذه المرحلة الأولى، بجذورها العميقة، وتفاعلاتها المتشابكة، وتداعياتها الأولية، شرطًا أساسيًا لمحاولة فهم المأساة السورية المطولة وإيجاد سبل للخروج منها (صافينار، 2012).

خاتمة البحث

من خلال البحث عن الازمة السورية وتداعياتها تبين لنا عدداً من الاستنتاجات:

1- أن الثورة في سـوريا لم تكن وليدة اللحظة، بل كان لها ممهدات عدة كان في مقدمتها الاحداث التي شهدتها تونس ومصر وليبيا.

2- تعاملت الجهات الأمنية بعنف مع الثورة مدينة درعا بغية القضـاء على رجالات الثورة، الأمر الذي نتج عنه تعاطف الكثير من ابناء الشـعب؛ فضـلاً عن الاعدام الذي أدّى دوراً كبيراً كسـب تعاطف الداخل والخارج إلى جانب الثورة.

3- أن النظام السـوري، ببنية سـلطوية شـمولية قائمة على حزب البعث والأجهزة الأمنية، فشـل في استيعاب مطالب الإصلاح، مما دفع بالاحتجاجات نحو العسكرة.

4- كما أن التدخلات الإقليمية (إيران، روسيا، تركيا، دول الخليج) حوّلت الصراع إلى "حرب بالوكالة"، زادت تعقيده. أما التداعيات فشـملت مئات الآلاف من الضـحايا، وانهيار الاقتصـاد، وتهجير الملايين، وتفكك النسيج الاجتماعي.

قائمة المصادر والمراجع :

- Al-Khalidi, S. (2013, July 31). Iran grants Syria $3.6 billion credit to buy oil products. Retrieved from reuters: https://www.reuters.com/article/us-syria-crisis-iran/iran-grants-syria-3-6-billion-credit-to-buy-oil-products-idUSBRE96U0XN20130731/
- Hufbauer. G, S. J. (2011). EU, US v. Syrian Arab Republic," Case Studies in Economic Sanctions and Terrorism. D. C: Institute for International Economics.
- Leney-Hall, K. (2012). Annan, Kofi Atta, Dictionary of African Biography. Oxford; New York: Oxford University Press.
- Spiegel. P, C. F. (2010). Health-care Needs of People Affected by Conflict: Future Trends and Changing Frameworks. The Lancet, pp. 341 - 345.
- Volker, P. (2001, spring). the political Economy of the Syrian succession. survival ,No .I, p. 143.
- أحمد داود أوغلوا. (29011). العمق الاستراتيجي ، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية. (محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، المترجمون) د.م: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للنشر.
- احمد صافينار. (2012). المعارضة السوريةالسياسية الدولية، العدد189. القاهرة.
- اكرم كساب. (2014). الابعاد الاقليمية والدولية للعلاقات السورية الروسية2000-2012. فلسطين: جامعة الازهر.

- الجمهورية العربية السورية. (2012). الدستور السوري لعام 2012 . دمشق: مطيعة الجمهورية.
- امل محمد ياسين. (24 أيار, 2912). المواقف الإقليمية والدولية وأثرها في الأزمة السوري. تم الاسترداد من مركز الراي للدراسات: https://www.alraicenter.com/
- اياد الشريجي. (12 آب, 2013). الثورة السورية والصراع السني العلوي(1). تم الاسترداد من wordpress: https://alossaily.wordpress.com/
- اياد العبدالله. (2014). سورية من الحرية إلى أرض للرباط، استراتيجية سلطة الاستبداد في مواجهة الثورة السورية. د.م: ركز دراسات الجمهورية الديمقراطية بدعم من شبكة حنطة للدراسات والنشر.
- بشار العكيدي. (2009). الاصلاح السياسي في سوريا. مجلة الدراسات الاقليمية، العدد14.
- بشير زين العابدين. (2011). مرتكزات نظام الحكم السوري (1970–2011) وأثره في الثورة، التقرير الاستراتيجي التاسع. د.م: الجزيرة.
- توفيق يوسف الشويري المدني وآخرون. (2011). الربيع العربي ... إلى أين ؟ أفق جديد للتغيير الديموقراطي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- جمال واكيم. (2018). صراع القوى الكبر على سوريا الابعاد الجيو سياسية (المجلد 4). بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.
- جواد الحمد. (تموز, 2012م). ودة المشرق ؟ التفاعلات الاستراتيجية في دائرة المشرق العربي،العدد 189 . لسياسية الدولية ، صفحة ص88.
- جوزيف الظاهر. (أذار, 2013). الطائفية ونظام الاسد في سوريا. مجلة الثورة الدائمة، العدد3، الصفحات 68–69.
- خالد مفتاح أشتيوي. (2018). مسار الأزمة السورية من 2011 –2016. المجلة العلمية للدارسات التجارية والبيئة، العدد1، صفحة 943.
- رامي عبدالله عبد المحسن عبد القادر. (2014). توازن القوى الدولية واثره على الازمة السورية. د.م: اكاديمية الادارة والسياسة للدراسات العليا، جامعة الاقصى.
- ربيع نصر واخرون. (2013). لازمة السورية الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية . د.م: المركز السوري لبحوث السياسات في الجمعية السورية للثقافة والمعرفة.
- رضوان زيادة. (د.ت). ربيع دمشق قضايا – اتجاهات – نهايات. القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان.
- رواء طه درويش. (2021). التنافس الاقليمي وأثره في إدارة الازمة السورية – دراسة مستقبلية. المجلة السياسية والدولية ، العدد49، صفحة 261.

- زولتان باراني. (2013). لماذا يبقى معظم الضباط السوريين مواليين للاسد؟ د.م: المركز العربي للابحاث ودراسات السياسيات.
- سمير الحسن. (19 أذار, 2012). إدارة الأزمة السورية: الجيش بيضة القبان. تم الاسترداد من الاخبار: https://www.al-akhbar.com/Opinion/
- سميرة ناصري. (كانون الثاني, 2019). دور المنظمات الدولية والإقليمية في الأزمة السورية – دراسة حول الأسباب والتداعيات. مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية – مخبر المؤسسات الدستورية والنظم السياسية، العدد6، صفحة 271.
- سهام فتحي سليمان أبو مصطفى. (2015). الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية والدولية (2011-2013). غزة: كلية الاداب والعلوم الانسانيةن جامعة الازهر.
- ضمير عبدالرزاق محمود. (2020). الإدارة الدولية في مجلس الأمن تجاه الأزمة السورية، العدد 59. مجلة العلوم السياسية، الصفحات 348-349.
- عبدالرزاق بوزيدي. (2015). التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الاوسط دراسة حالة الازمة السورية 2010-2014. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضؤ-بسكرة.
- عبير عطير. (2007). متطلبات اعادة هيكلية الاقتصاد السوري وابعاده من اجل الدخول في منظمة التجارة العالمية. دمشق: جاكعة دمشق.
- عزمي بشارة. (2013). تطورات الموقف الأمريكي من الثورة السورية. د.م: وحدة تحليل الدراسات، المركز العربي للابحاث.
- عصام عبدالشافي. (د.ت). وائق التغير الشامل في السعودية وسوريا، العدد184. السياسة الدولية، صفحة 98.
- علاء بطرس. (2011). الاستراتيجية السورية في لبنان بين الأسد الاب والأسد الابن (1970-2009). بيروت: الفرات للتوزيع والنشر.
- علي بكر. (تشرين الاول, 2012). بؤرة جهادية جديدة ، دور التنظيمات المسلحة في ازمة سوريا، العدد190. السياسة الدولية، الصفحات 68-69.
- علي حسن باكير. (2011). قراءة في الموقف الايراني المستجد من النظام السوري. د.م: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الدوحة.
- علي حسن باكير. (2013). حقيقة الموقف الامريكي من الثورة السورية،العد312. مجلة البيان، صفحة 105.

- عمر كوشون. (31 أذار, 2016). حصاد وحيثيات الجولة الثانية من مفاوضات جنيف 3. تاريخ الاسترداد 5 أيار, 2025، من الجزيرة: https://www.aljazeera.net/opinions
- فداء الغضبان. (د.ت). اثر الازمة في سورية واهم المواقف الدولية والاقليمية منها. مجلة العربية للاداب والدراسات الانسانية،العدد21، صفحة 173.
- قدوري موفة، و بوشيبة محمد. (2022). دوافع واسباب الازمة السورية ومواقف القوى الكبرى، العدد3. مجلة العبر للدراسات التاريخية والاثرية في شمال افريقيا، الصفحات 832-833.
- كمال ديب. (2013). ازمة سوريا انفجار الداخل وعودة الصراع الدولي2011-2013. بيروت: دار النهار للنشر.
- لمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (2014). مؤتمر السلام السوري ، جنيف 2 ، وتحديات البيئة المحلية والاقليمية. الدوحة: حدة تحليل الدراسات السورية.
- مالك الجربا. (2011). الثورة السورية(ثورة الكرامة والحرية) الاسباب التطورات والتداعيات والافاق المستقبلية. د.م: معهد البحوث والدراسات، جامعة الدول العربية.
- محمد العمري واخرون. (د.ت). خمس مدن في الثورة السورية2011-2019. د.م: دار هوز للابحاث والنشر.
- محمد جاسم محمد. (2024). اندلاع الازمة في سوريا وموقف الدول العربية منها ، العدد2. مجلة الشرائع للدراسات القانونية، صفحة 684.
- محمد جمال باروت. (2013). عقد الأخير في تاريخ سوريا جدلية الجمود و الاصلاح . يروت : المركز العربي ودراسة السياسات.
- منشورات منظمة العفو الدولية. (2016). تقرير عن منظمة العفو الدولية لعام2015-2016 حالة حقوق الانسان في العالم. د.م: منظمة العفو الدولية.
- نورهان الشيخ. (2013). موقف الاتحاد السوفيتي وروسيا من الوحدة العربية منذ الحرب العالمية الاولى وحتى اليوم. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- وكالة انباء شينخوا. (17 أيار, 2012). تحليل اخباري : ما فرص واحتمالات توحيد اطياف المعارضة السورية ؟ تم الاسترداد من شبكة الصين: http://arabic.china.org.cn/china-arab/txt/2012-05/17/content_25405889.htm

Bibliography of Arabic References (Translated toEnglish)

- Al-Khalidi, S. (2013, July 31). Iran Grants Syria $3.6 Billion Credit To Buy Oil Products. Retrieved From Reuters: Https://Www.Reuters.Com/Article/Us-Syria-Crisis-Iran/Iran-Grants-Syria-3-6-Billion-Credit-To-Buy-Oil-Products-Idusbre96u0xn20130731/
- Hufbauer. G, S. J. (2011). EU, US V. Syrian Arab Republic," Case Studies In Economic Sanctions And Terrorism. D.C: Institute For International Economics.
- Leney-Hall, K. (2012). Annan, Kofi Atta, Dictionary Of African Biography. Oxford; New York: Oxford University Press.
- Spiegel, P., C. F. (2010). Health-Care Needs Of People Affected By Conflict: Future Trends And Changing Frameworks. The Lancet, Pp. 341-345.
- Volker, P. (2001, Spring). The Political Economy Of The Syrian Succession. Survival, No. I, P. 143.
- Ahmed Davutoğlu, (2011). Strategic Depth: Turkey's Position And Role In The International Arena. (Mohammed Jaber Thalji And Tariq Abdul Jalil, Translators). D.M.: Al Jazeera Center For Studies And Arab Publishing House.
- Ahmed Safinar, (2012). The Syrian Opposition: International Politics, Issue 189. Cairo.
- Akram Kassab. (2014). Regional And International Dimensions Of Syrian-Russian Relations 2000-2012. Palestine: Al-Azhar University.
- Syrian Arab Republic. (2012). The Syrian Constitution Of 2012. Damascus: Obedient Republic.
- Amal Muhammad Yassin. (May 24, 2012). Regional And International Positions And Their Impact On The Syrian Crisis. Retrieved From Al-Rai Center For Studies: Https://Www.Alraicenter.Com/
- Ayad Al-Sharaji. (August 12, 2013). The Syrian Revolution And The Sunni-Alawite Conflict (1). Retrieved From Wordpress: Https://Alossaily.Wordpress.Com/

- Ayad Al-Abdullah. (2014). Syria: From Freedom To A Land Of Bondage: The Strategy Of Tyranny In Confronting The Syrian Revolution. DM: Democratic Republic Studies Center, Supported By The Hanata Network For Studies And Publishing.
- Bashar Al-Aqidi. (2009). Political Reform In Syria. Journal Of Regional Studies, Issue 14.
- Bashir Zein Al-Abidin. (2011). The Foundations Of The Syrian Regime (1970-2011) And Its Impact On The Revolution, Ninth Strategic Report. Dr. M.: Al-Jazeera.
- Tawfiq Yousef Al-Shuwairi Al-Madani Et Al. (2011). The Arab Spring... Where To? A New Horizon For Democratic Change. Beirut: Center For Arab Unity Studies.
- Jamal Wakim. (2018). The Struggle Of The Major Powers Over Syria: Geopolitical Dimensions (Vol. 4). Beirut: Al-Matbouat Company For Distribution And Publishing.
- Jawad Al-Hamad. (July 2012). The Orient? Strategic Interactions In The Arab Levant, Issue 189. International Politics, P. 88.
- Joseph Al-Zaher. (March 2013). Sectarianism And The Assad Regime In Syria. Permanent Revolution Magazine, Issue 3, Pp. 68-69.
- Khaled Muftah Ashtiwi. (2018). The Course Of The Syrian Crisis From 2011 To 2016. The Scientific Journal Of Business And Environmental Studies, Issue 1, P. 943.
- Rami Abdullah Abdul Mohsen Abdul Qader (2014). The Balance Of International Powers And Its Impact On The Syrian Crisis. Phd: Academy Of Administration And Politics For Graduate Studies, Al-Aqsa University.
- Rabi' Nasr Et Al. (2013). The Syrian Crisis: Roots And Economic And Social Effects. Phd: The Syrian Center For Policy Research At The Syrian Society For Culture And Knowledge.

- Radwan Ziadeh (N.D.). The Damascus Spring: Issues, Trends, And Ends. Cairo: Cairo Institute For Human Rights Studies.
- Rawaa Taha Darwish (2021). Regional Competition And Its Impact On Managing The Syrian Crisis - A Future Study. Political And International Journal, Issue 49, P. 261.
- Zoltan Barany (2013). Why Do Most Syrian Officers Remain Loyal To Assad? Phd: The Arab Center For Research And Policy Studies.
- Samir Al-Hassan (March 19, 2012). Managing The Syrian Crisis: The Army As The Toughest Game. Retrieval From The News: Https://Www.Al-Akhbar.Com/Opinion/
- Samira Nasseri. (January 2019). The Role Of International And Regional Organizations In The Syrian Crisis - A Study Of Causes And Consequences. Journal Of The Department Of Legal And Political Research And Studies - Laboratory Of Constitutional Institutions And Political Systems, Issue 6, P. 271.
- Siham Fathi Suleiman Abu Mustafa. (2015). The Syrian Crisis In Light Of Shifting Regional And International Balances (2011-2013). Gaza: Faculty Of Arts And Humanities, Al-Azhar University.
- Damir Abdel Razzaq Mahmoud. (2020). International Governance In The Security Council Regarding The Syrian Crisis, Issue 59. Journal Of Political Science, Pp. 348-349.
- Abdel Razzaq Bouzidi. (2015). The American-Russian Rivalry In The Middle East: A Case Study Of The Syrian Crisis 2010-2014. The People's Democratic Republic Of Algeria: Faculty Of Law And Political Science, University Of Mohamed Khedou-Biskra.
- Abeer Atir. (2007). Requirements For Restructuring The Syrian Economy And Its Dimensions For Accession To The World Trade Organization. Damascus: Damascus University.

- Azmi Bishara. (2013). Developments In The American Position On The Syrian Revolution. D.M.: Studies Analysis Unit, Arab Center For Research And Policy Studies.
- Issam Abdel Shafi. (N.D.). The Means Of Comprehensive Change In Saudi Arabia And Syria, Issue 184. International Politics, P. 98.
- Alaa Boutros. (2011). The Syrian Strategy In Lebanon Between Assad The Father And Assad The Son (1970-2009). Beirut: Al Furat For Distribution And Publishing.
- Ali Bakr. (October 2012). A New Jihadist Hotspot: The Role Of Armed Organizations In The Syrian Crisis, Issue 190. International Politics, Pp. 68-69.
- Ali Hassan Bakir. (2011). A Reading Of The New Iranian Position On The Syrian Regime. D.M.: Arab Center For Research And Policy Studies, Doha.
- Ali Hassan Bakir. (2013). The Reality Of The American Position On The Revolution Syrian, Issue 312. Al-Bayan Magazine, Page 105.
- Omar Kouchon. (March 31, 2016). The Results And Background Of The Second Round Of Geneva III Negotiations. Retrieved May 5, 2025, From Al Jazeera: Https://Www.Aljazeera.Net/Opinions
- Fidaa Al-Ghadhban. (n.d.). The impact of the crisis in Syria and the most important international and regional positions on it. Arab Journal of Arts and Humanities, Issue 21, p. 173
- Qadouri Moufa, And Bousheba Mohamed. (2022). Motives And Causes Of The Syrian Crisis And The Positions Of The Major Powers, Issue 3. Al-Ibar Journal Of Historical And Archaeological Studies In North Africa, Pp. 832-833.
- Kamal Deeb. (2013). The Syrian Crisis: The Internal Explosion And The Return Of International Conflict 2011-2013. Beirut: Dar Al-Nahar Publishing.
- For The Arab Center For Research And Policy Studies. (2014). The Syrian Peace Conference, Geneva 2, And The Challenges Of The Local And Regional Environment. Doha: Syrian Studies Analysis Unit.

- Malik Al-Jarba. (2011). The Syrian Revolution (The Revolution Of Dignity And Freedom): Causes, Developments, Repercussions, And Future Prospects. Ph.D.: Institute Of Research And Studies, League Of Arab States.
- Mohammad Al-Omari Et Al. (N.D.). Five Cities In The Syrian Revolution 2011-2019. Dr. M.: Dar Hawz For Research And Publishing.
- Muhammad Jassim Muhammad (2024). The Outbreak Of The Crisis In Syria And The Position Of Arab Countries On It, Issue 2. Al-Shara'i' Journal Of Legal Studies, P. 684.
- Muhammad Jamal Barut (2013). The Last Decade In Syria's History: The Dialectic Of Stagnation And Reform. Beirut: Arab Center For Policy Studies.
- Amnesty International Publications (2016). Amnesty International Report 2015-2016: The State Of Human Rights In The World. Dr. M.: Amnesty International.
- Nourhan Al-Sheikh (2013). The Position Of The Soviet Union And Russia On Arab Unity From World War I To The Present. Beirut: Center For Arab Unity Studies.
- Xinhua News Agency (May 17, 2012). News Analysis: What Are The Chances And Prospects For Unifying The Syrian Opposition? Retrieved From China Web: Http://Arabic.China.Org.Cn/China-Arab/Txt/2012-05/17/content_25405889.htm